**معلومات أساسية**

ترجع الجهود الرامية إلى إنشاء نظام للأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى بواكير الثمانينيات؛ فقد ورد في كل من خطة العمل التي اعتمدها الاجتماع الثالث للقمة الإسلامية عام 1981، وكذا القرارات الصادرة عن الدورة الأولى للكومسيك عام 1984 إشارة إلى ضرورة إنشاء نظام للأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، كوَّنت الكومسيك فريق عمل يضطلع بصياغة اتفاقية للتجارة. وفي دورتها الرابعة المنعقدة عام 1988، اعتمدت الكومسيك المبادئ الأساسية (إعلان النوايا) التي من شأنها توجيه الجهود إلى إنشاء نظام للأفضليات التجارية.

وبعد التداول والمشاورة أثناء العديد من الاجتماعات، تم صياغة مشروع اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لرفعها إلى الكومسيك في دورتها السادسة عام 1990. وعقب اعتماد الكومسيك للاتفاقية، تم فتح الباب لتوقيع الدول الأعضاء ومصادقتها عليها، وكان عدد الدول المطلوب الحصول على مصادقتها من أجل دخول اتفاقية الإطار حيز النفاذ هو 10 دول؛ وبالفعل تحقق ذلك في خريف عام 2002، وبناءً عليه عُقدت جولة المفاوضات التجارية الأولى في إبريل/نيسان من عام 2004 بغية إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي أبريل/نيسان من عام 2005، اختتمت لجنة المفاوضات التجارية جولتها الأولى بنجاح، محافظة في ذلك على مدة الإثني عشر شهراً المنصوص عليها. وفي نهاية الجولة – التي استضافتها الحكومة التركية في أنطاليا – وضعت لجنة المفاوضات التجارية بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) ورفعتها إلى الكومسيك في دورتها الواحدة والعشرين التي كان من المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. اعتمدت الكومسيك بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وطرحتها لتوقيع الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية ومصادقتها عليها؛ وعقب حشد 10 مصادقات من الدول الأعضاء، دخلت البريتاس حيز النفاذ في فبراير/شباط من عام 2010.

وفي الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2006 وسبتمبر/أيلول 2007، استضافت أنقرة بالجمهورية التركية الجولة الثانية للمفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد خرجت الجولة بوضع قواعد المنشأ التي اعتمدتها الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين، وطرحتها للتوقيع والمصادقة من قبل الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية. ومن المزمع أن يتم تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد ثلاثين يوماً من استلام الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وثيقة مصادقة الدولة العاشرة من الدول الأعضاء في المنظمة على قواعد المنشأ.

وتحدد اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي القواعد والمبادئ العامة للتفاوض من أجل إنشاء نظام الأفضليات التجارية، كما تُعين أغراض جولات المفاوضات التجارية ومجالات تغطيتها، وذلك على أساس من المرونة النسبية. وفي الوقت الذي تغطي فيه الاتفاقية نطاقاً كبيراً من الموضوعات ذات الصلة بالتجارة، تضع أيضاً تصوراً لترسيخ نظام الأفضليات المحتمل على نحو تدريجي، وذلك من خلال عقد جولات متتالية للمفاوضات التجارية.

ويستكمل بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) اتفاقية الإطار من خلال تنفيذ معدلات التخفيض الملموسة في التعريفات الجمركية وفقاً للجدول الزمني الموضوع؛ بل وأن البرتوكول يتناول موضوعات مثل القيود غير الجمركية، ومكافحة الإغراق، والتدابير الوقائية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالمعاملات التجارية.

وتُطبَّق قواعد المنشأ من أجل معرفة منشأ المنتجات الصالحة لعقد امتيازات تفضيلية بشأنها وفقاً لاتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية.

وبمجرد توقيع أي دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على اتفاقية الإطار ومصادقتها عليها، تصبح عضواً في لجنة المفاوضات التجارية ويحق لها المشاركة في مفاوضاتها. وأي دولة ترغب في أن تكون جزءاً من نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المحتمل، عليها أولاً التوقيع على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ والمصادقة عليهما، وذلك بالإضافة إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية الإطار.